

أثر رأس المال البشري على نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1995-2021

L'impact du capital humain sur la croissance de la production industrielle en algérie sur la période 1995-2021

جمال لواتي^{1*}، أحمد ديبش²

¹جامعة أحمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)، zaidjamel firme@gmail.com

²جامعة أحمد بوقرة، بومرداس (الجزائر)، ahmedebieche@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/12/31

تاريخ القبول: 2023/06/20

تاريخ الاستلام: 2023/04/20

ملخص:

تحلل هذه الدراسة أثر رأس المال البشري على نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر، وذلك خلال الفترة 1995-2021. حيث يبين نموذج الانحدار وجود تأثير إيجابي لرأس المال البشري على الناتج الصناعي، لكن تأثير رأس المال المادي كان أكثر دلالة. كما يبين تحليل علاقة رأس المال البشري بالإنتاجية وجود تأثير كبير لرأس المال البشري على الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي. النتائج المتحصل عليها في هذه الدراسة تبين أنه من الأحسن زيادة الاهتمام بفروع التعليم والتكوين المتخصصة في الصناعة، ورفع مستوى جودتها. الكلمات المفتاحية: نمو داخلي، رأسمال بشري، نفقات التعليم، إنتاجية حدية.

تصنيف JEL: E2؛ L6؛ C6

Résumé:

Cette étude analyse l'impact du capital humain sur la croissance de la production industrielle en Algérie, durant la période 1995-2021. Le modèle de régression montre qu'il y a un effet positif du capital humain sur la production industrielle, mais l'effet du capital physique était plus important. L'analyse de la relation entre le capital humain et la productivité montre qu'il existe un impact significatif du capital humain sur la productivité marginale du capital physique. Les résultats obtenus dans cette étude montrent qu'il est préférable de prêter attention aux filières d'éducation et de formation spécialisées dans l'industrie, et d'augmenter leur niveau de qualité.

Mots clés: croissance endogène, capital humain, dépenses d'éducation, productivité marginale.

Jel Classification Codes : E2 ؛ L6 ؛ C6

*المؤلف المرسل.

يعترف معظم الاقتصاديين، ومنذ adamsmith، أن الكفاءات في اليد العاملة لأي بلد تمثل أحد الأدوات التنافسية الأكثر أهمية للمؤسسات وللدول. في سنة 1961 طرح théodoreschultz، ثم بعده gray becker التحاليل النظرية والتجريبية للعلاقة بين رأس المال البشري ومكافآت الأجراء، التي عرفت بالنظرية الحديثة لرأس المال البشري، التي ساهمت في شرح النمو الاقتصادي وتكوين المكافآت الفردية. حيث تفترض هذه النظرية أن الأفراد يمكنهم تحسين إنتاجيتهم من خلال الاستثمار في التعليم أو التكوين، وهو ما يعني أن فجوات مداخيل العمل تعبر عن اختلافات استثمار الأفراد في التكوين.

هذه المسألة نوقشت ولقيت إجماع النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي التي اشتهر بها سنوات الثمانينات كل من robert barro، paulromer، robert lucas، الذين أجمعوا على أن رأس المال البشري هو عامل حاسم للنمو الاقتصادي. كما تلقى اليوم إجماع عدة فروع علمية حول الدور الذي تلعبه السنوات الأولى من الطفولة في تكوين الفرد المنتج. حيث يظهر التأثير الكبير للسياسات المتعلقة بالأسرة والحماية الاجتماعية والصحة في تراكم رأس المال البشري. مع الإشارة إلى أنه وإن كان التعليم الأولي الرسمي المتمثل في التعليم المدرسي والجامعي يبقى هو محور تكوين رأس المال البشري، إلا أن مفهوم رأس المال البشري يمتد ويتسع ليشمل كل من التعلم غير الرسمي والتعلم التطبيقي التكوين المستمر أيضا.

نقطة انطلاق الدراسات التجريبية الأساسية حول دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، هي نسخة موسعة من نموذج النمو solow-swan لعام 1956، قدمها كل من davidromer، n.gmankiw، و d.weil سنة 1992. حيث يوضح النموذج التوازن المستقر للاقتصاد، أين تكون فيه دالة الإنتاج التجميعية ذات مردودية حجم ثابتة في رأس المال المادي ورأس المال البشري والعمل، مما يسمح بالتعبير عن الكميات الاقتصادية بواسطة وحدة العمل الفعالة أو الكميات الفعالة للفرد. التقديرات المعلمية لهذا النموذج والنماذج المشتقة منه تعتمد على صيغة دالة الإنتاج cobb-douglas، ودور رأس المال البشري يتحدد بمستوى معنوية المعلمة معامل رأس المال البشري (Artus, 2018).

في نموذج النمو (Gurgand, 2000) (mankiw-romer-weil)، يقاس متغير رأس المال البشري بنسبة التمدد في التعليم الثانوي، وأعطت تقديرات النموذج معامل رأس مال بشري له معنوية (0.233). وفي سنة 1994 استخدم jessbenhabib و mark.m.spiegel معطيات المخزون (عدد سنوات التعليم أو مستوى الشهادة) لتقدير دالة الإنتاج لعدة دول، أي أن رأس المال البشري يقاس بمعدل نمو المخزون، لكن التقديرات أعطت معامل رأس مال بشري ليس له معنوية (0.063). وفي سنة 1995 استخدم a.islam معطيات المخزون لتقدير صيغة هيكلية لنموذج النمو، وبالتالي أكثر قوة تجاه الفرضيات الاقتصادية، فحصل على معامل لرأس المال البشري له معنوية (0.1823).

أما في الجزائر فقد تم تقييم علاقة رأس المال البشري بالنمو الاقتصادي في عدة نماذج لأحمد زكان (Zekane, 2017)، حيث استخدم في أحد النماذج عدد سنوات التمدد فحصل على علاقة سلبية (-0.31). وفي نموذج آخر استخدم جداء عدد سنوات التمدد وسنوات العمل ليحصل على علاقة طردية معلمة موجبة ومقبولة، واستنتج أن مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي تقدر بـ (0.28)، رغم أن مساهمة رأس المال المادي والعمل كانت أكبر.

وفي دراسة تحليلية لوضعية التعليم في الجزائر ومدى مساهمته في اقتصاد المعرفة توصل كل من r.bouacida و (R Bouacida, B Haudville, 2020) إلى أن هناك مشكلة في جودة التعليم في الجزائر. إذ رغم أن نفقات التعليم والتكوين مرتفعة إلا أن نسبة النجاح ونسبة التلاميذ المتفوقين متدنية. كما توصلوا إلى أن هناك سوء توزيع للمتمدرسين بين التخصصات وخاصة التقنية منها. غير أنهم تسجل إمكانية تحسين الوضعية بالانتقال إلى مخطط للنمو يسمح بخلق مناصب عمل وخاصة العمل المؤهل.

في هذه الدراسة نطرح الإشكالية التالية: هل الصيغ المعروفة في نماذج النمو الداخلي تعطي تقديرات جيدة لتأثير رأس المال البشري على نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر؟.

للإجابة عن هذه الإشكالية نضع الفرضيتين التاليتين:

— نفقات التعليم، التكوين ونفقات البنية التحتية الاجتماعية في الجزائر، تشكل استثمارات في رأس المال البشري.

— الاستثمارات في رأس المال البشري التي تقوم بها الدولة أو القطاع الخاص أو الأفراد، تؤثر على الإنتاجية وعلى نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر.

لقيام بهذه الدراسة نستخدم المنهج الوصفي مع دراسة حالة الجزائر. وفي الدراسة الكمية نستخدم طرق القياس الاقتصادي، تقدير واختبارات المعنوية، حول بيانات السلاسل الزمنية للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة 1995-2021. هذه الدراسة جاءت مقسمة إلى ثلاثة محاور. المحور الأول يتناول رأس المال البشري ونماذج النمو، والمحور الثاني يتناول تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر، أما المحور الثالث فيتناول الدراسة الكمية.

المحور الأول: رأس المال البشري في نماذج النمو

أولاً: رأس المال البشري عنصر للإنتاج

يعرف joseph stiglitz رأس المال البشري بأنه: "مجموعة من الكفاءات والتجارب المتراكمة تجعل الأجراء منتجين أكثر". أما paulsamuelson فيرى أن رأس المال البشري يمثل: "مخزون المعارف والمؤهلات التي تميز القوة العاملة لمجتمع والناجحة عن الإستثمار في التعليم والتكوين الدائم".

وقد أدخلت نظرية رأس المال البشري عنصر جديد في نظرية الإنتاج وهو التعليم بجميع أشكاله وخاصة التمدرس، بحيث يمكن الإستثمار فيه. ويبحث t.schultz في تدقيق قياس رأس المال البشري بالتركيز على البعد النوعي لعنصر العمل والمعرفة وكل القدرات التي تسمح بتحسين إنتاجية العمل البشري" (Dolimpio, 2009)

ومناجل قياس هذه الأبعاد، يلاحظ أنه يجب البحث أولاً عن فهم المتغيرات التي تحسن قدرات الأفراد التي تترجم بواسطة ارتفاع أجورهم في سوق العمل. ويميز schultz بين خمسة مصادر لإنتاج وتحسين رأس المال البشري، هي:

- البنى التحتية والخدمات الصحية؛
- التكوين المهني والتدريب الذي تنظمه المؤسسات؛
- النظام التعليمي في المدارس الابتدائية أو العليا؛
- برامج الدراسة والتكوين الحر؛
- هجرة الأفراد والعائلات لإيجاد فرص عمل.

سمحت أعمال schultz بقياس أفضل للعلاقة بين الإستثمار في هذه الأصناف الخمسة من النشاطات والميادين التي لم يتم اكتشافها من جانب التحليل الاقتصادي، وزيادة رأس المال البشري. حيث يرى أن نوعية رأس المال البشري مصدر نادر يجب تطويره بواسطة حوافز ملائمة. وفي بادرة حقيقية يكتشف أن التطورات التي عرفتها ميادين الصحة والتعليم هي الأدوات الحقيقية لتفسير وفهم التطور الاقتصادي خلال القرن العشرين.

نظريات النمو الداخلي التي طورها كل من p.pomer سنة 1986 و r.lucas سنة 1988 و r.barro سنة 1990، تركز على فكرة النمو المتولد ذاتياً. هذه الخاصية للنمو تكون ممكنة بوجود عناصر خارجية إيجابية، وخاصة رأس المال البشري الذي يمكن من تفسير التقدم التقني كمتغير داخلي. (Muet, 1993) فالنمو التقني والابتكارات التي تقاس بالإنتاجية الكلية للعوامل، هي في الواقع نتيجة عمل الباحثين والمهندسين. وهذا العمل هو بدوره ثمرة الإستثمار في رأس المال البشري. ما يعني أن الادخار الذي يستثمر

في تكوين المواطنين هو مسرع قوي للنمو. كما أن رأس المال البشري قد ساهم بشكل كبير في تفسير جزء كبير من مشكلة التقدم التقني في نموذج solow-swan (تقدم تقني غير مفسر ومجهول المصدر). فإذا كان التقدم الملحوظ في ميدان الإعلام الألي يصعب توضيحه في الإحصائيات، فذلك لأن جزء كبير منه ناتج عن الوقت الذي يحتاجه العمال لكي يكتسبوا مهارات جديدة ويتمكنوا من تقنيات جديدة للإنتاج، خاصة بواسطة التكوين.

لقد ساهمت النظريات الحديثة للنمو منذ نموذج mankiw-romer-weil، في تدقيق قياس رأس المال البشري وتبيان دوره في النمو الاقتصادي، وبالأخص في الدول النامية. هذا النموذج يميز خاصة بين تراكم رأس المال البشري وتراكم رأس المال المادي. حيث يلاحظ في النموذج أن تغيرات بسيطة نسبيا في الموارد المخصصة لتراكم رأس المال المادي والبشري يمكن أن تسبب تغيرات كبيرة في إنتاجية الفرد، وهذا يسمح بتقديم تفسير أفضل للاختلافات الكبيرة في مستويات الدخل الفردي الحقيقي بين الدول.

ثانيا: نموذج s.rebelo

النموذج الذي اقترحه sergorebelo سنة 1991 يتكون من قطاعين ودالتين للإنتاج: (Arrous, 1999).

قطاع إنتاج السلع: الإنتاج = الاستهلاك + الإستثمار في رأس المال المادي

$$Y = C + I$$

$$Y = A \cdot (v \cdot H_t)^{\alpha} \cdot K_t^{1-\alpha}$$

قطاع التعليم: إنتاج قطاع التعليم = الإستثمار في رأس المال البشري

$$\dot{H} + \partial H =$$

Y إنتاج سلع الاستهلاك و سلع الإستثمار. C الاستهلاك.

$$H(t) = dH_t/dt \text{ التغير في رأس المال البشري } K(t) = dK_t/dt \text{ التغير في رأس المال المادي}$$

A و B معالم موجبة تعبر عن تقنية الإنتاج.

α و η معالم تدل على مساهمة رأس المال المادي في إنتاج كل قطاع ، حيث: $0 \leq \alpha, \eta \leq 1$

v و u جزء من رأس المال المادي و جزء من رأس المال البشري المستعملة في إنتاج السلع.

مردودية الحجم ثابتة في عناصر الإنتاج K و H في كلا القطاعين.

النموذج يفترض $\eta < \alpha$ أي قطاع التعليم كثيف نسبيا في رأس المال البشري، وقطاع إنتاج السلع كثيف نسبيا في رأس المال المادي.

النموذج يكون مصدرا للنمو الداخلي، إذا كان النمو منتظما: u و v ثابتين، المتغيرات C، K، H، و Y تنمو بنفس المعدل γ^* .

ثالثا: نموذج r.lucas

يقابل نموذج lucas حالة خاصة لنموذج rebelo، حيث $\eta=0$ أي رأس المال المادي لا يساهم في إنتاج قطاع التعليم. دالتي الإنتاج

السابقتين تصبح:

قطاع إنتاج السلع:

$$Y = A \cdot K^{\alpha}$$

قطاع التعليم:

$$\dot{H} + \partial H =$$

A و B معالم موجبة ، المعلمة $0 \leq \alpha \leq 1$

مردودية الحجم ثابتة في قطاع إنتاج السلع .

في حالة النمو المنتظم: u ، K/H ، و C/K لها قيم ثابتة. معدل النمو المشترك للمتغيرات Y ، C ، K ، و H هو γ^* . (London, 1991).

رابعا: نموذج **mankiw-romer-weil**

نموذج **n.g.mankiw-davidromer-d.weil** هو أحد المساهمات الأساسية في الدراسات التجريبية للعلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي. حيث يخرج صيغة خطية لدالة الإنتاج قابلة للاختبار الكمي. دالة الإنتاج من نوع **cobb-douglas**:

Y الإنتاج. H ، K ، و L عناصر الإنتاج.

$A(t)$ فعالية العمل في الزمن t ، معلمة موجبة تقيس التقدم التقني.

α ، β معالم تدل على مساهمة رأس المال المادي ورأس المال البشري، حيث: $0 \leq \alpha, \beta \leq 1$

مردودية الحجم ثابتة في جميع العناصر. لكن مردودية الحجم متناقصة في K و H : $\alpha + \beta < 1$

فرضية مردودية الحجم ثابتة تسمح بالتعبير عن الكميات الاقتصادية بواسطة وحدة العمل الفعالة أو الكميات الفعالة للفرد:

الناتج $y = Y/A.L$ ، رأس المال $k = K/A.L$ ، رأس المال البشري $h = H/A.L$.

و كتابة الدالة بالشكل: (Guargand, 2000)

بأخذ اللوغاريتم الطبيعي:

$$\ln\left(\frac{Y}{A.L}\right) = \alpha \ln\left(\frac{K}{A.L}\right) + \beta \ln\left(\frac{H}{A.L}\right) + \ln A(t)$$

-تغيرات الإنتاجية

في كل لحظة الناتج الحدي لرأس المال المادي (marginal product)، في نموذج **solow-swan**، يكون متناسب عكسيا مع رأس المال للفرد $K/Lk =$:

$$MP_k = \frac{\partial Y}{\partial K}$$

في الدول النامية الناتج الحدي لرأس المال المادي منخفض على ما هو عليه في الدول المتطورة، وبالنتيجة الإنتاجية منخفضة في هذه الدول. **lucas** يرى أن المستويات المنخفضة لرأس المال البشري يمكن أن تفسر انخفاض الإنتاجية في الدول النامية.

في نموذج **mankiw-romer-weil** الأثر الخارجي لرأس المال البشري على إنتاجية رأس المال المادي يكون واضحا من خلال الناتج الحدي: الناتج الحدي لرأس المال المادي يكون متناسب طرديا مع رأس المال البشري للفرد $H/Lh =$:

$$MP_H = \frac{\partial Y}{\partial H}$$

الإنتاجية الكلية للعوامل **TFP** التي تقاس بالمعلمة A (total factorial productivity) هي الباقي بعد حساب تراكم رأس المال المادي، وتسمى باقي **solow**.. (Arrous 1999). نموذج **mankiw-romer-weil** يعطي تقديرات

أكثر دقة لهذه الإنتاجية، لأن إدخال رأس المال البشري يسمح بحساب تراكم رأس المال المادي وتراكم رأس المال البشري، والباقي (الإنتاجية TFP) يشمل تأثير المتغيرات الأخرى المتبقية.

المحور الثاني: الإنتاج الصناعي في الجزائر

تعتبر مساهمة الإنتاج الصناعي في القيمة المضافة في الجزائر ضئيلة جدا، حيث لم تتجاوز 5.6 % سنة 2018 و7.2 % سنة 2021، مقارنة بقطاعات أخرى كالزراعة 12 %، المحروقات 25 %، والخدمات السوقية 30 %. وهذا رغم إجراءات الدعم والتشجيع التي استفاد منها قطاع الصناعة خارج المحروقات وخاصة القطاع الخاص.

أولا: تطور الاستثمارات في الصناعة

تظهر الإحصائيات المنشورة من طرف وزارة الصناعة، المتعلقة بمشاريع الاستثمار للقطاع الخاص (مؤسسات صغيرة و متوسطة)، أن حصة مشاريع الاستثمار في الصناعة مرتفعة، أكثر من 50 % ومنذ عدة سنوات، مقارنة بقطاعات أخرى ذات الأهمية كالزراعة حوالي 5 %، السياحة حوالي 10 %، والنقل حوالي 2 %. والجدول التالي يبين تطور مشاريع الاستثمار في الصناعة التي يغطيها البرنامج الوطني لدعم الاستثمار، من حيث مبلغ الاستثمار وعدد مناصب الشغل والنسب المئوية:

جدول (1) : تطور مبالغ الاستثمارات في الصناعة 2006-2021

الوحدة: مليون دينار

السنة	2006	2011	2015	2019	2020	2021
المبلغ	366882	580470	755397	462107	215827	275525
النسبة	51.84 %	42.12 %	51.27 %	57.97 %	50 %	52.38 %
عدد المناصب	30883	35211	71362	49698	25604	28417
النسبة	25 %	25.13 %	48.68 %	64.22 %	57.25 %	60.84 %

المصدر: www.industrie.gov.dz/documents/bulletin-d'information-statistique-de-l'entreprise

قيمة الاستثمارات الصناعية ارتفعت بشكل مستمر، خاصة بعد صدور القانون (03-01) لسنة 2001 الذي أعطى امتيازات جبائية ومالية للاستثمار في الصناعة ومناطق التطوير الاقتصادي. وارتفعت معها نسبة الصناعة من قيمة الاستثمارات الإجمالية إلى حوالي 40% و 50%، بعدما كانت في حدود 15% في سنوات سابقة. وقد سجلت أعلى نسبة لها خلال الفترة 2015-2019 حوالي 60 % وهي نسبة مرتفعة جدا تبين مدى تشجيع الدولة لمشاريع الاستثمار في الصناعي.

بالنسبة لمناصب الشغل، فقد ارتفعت مساهمة الاستثمار الصناعي في خلق مناصب الشغل، وخاصة بعد سنة 2011 لتبلغ حوالي 50 %، و 60 % في السنوات الأخيرة. لكن يلاحظ أن قيمة الاستثمارات وعدد مناصب الشغل قد انخفض بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة 2020 و2022، رغم أن نسبتها بقيت مرتفعة. حيث بلغت قيمة الاستثمارات حوالي 275.5 مليار دينار سنة 2021، مقابل 755 مليار دينار بسنة 2015. في حين بلغ عدد مناصب الشغل 28417 منصب سنة 2021 مقارنة بـ 71362 سنة 2015، وقد نتج ذلك التراجع عن تجميد للعديد من المشاريع خلال تلك السنوات.

ثانيا: نفقات الاستثمار في البنية التحتية الاقتصادية

شكلت الاستثمارات في البنية التحتية الاقتصادية دائما أكبر نسبة من نفقات الاستثمار الممولة بالميزانية العامة للدولة. حيث بلغت خلال الفترة 2000-2006 حوالي 26 %، وارتفعت خلال الفترة 2007-2010 لتتجاوز حدود 40 %، ثم تراجعت سنة 2017 إلى حدود 39 %، ثم إلى أقل من ذلك خلال الفترة 2019-2021، حيث تأرجحت بين 26 و28 %. والجدول التالي يوضح أكثر.

جدول (2) : نفقات الإستثمار في البنية التحتية الاقتصادية 2007-2021

الوحدة : مليون دينار

السنة	2007	2010	2017	2019	2020	2021
بنية تحتية اقتصادية	633242	663940	996493	635781.5	60215.8	588064.3
نفقات الإستثمار	1439172	1652905	2541473	2438254.6	2130208.7	2236280.9
النسبة	44 %	40.16 %	39.2 %	26.07 %	28.26 %	26.3 %

المصدر: www.ons.dz/annuaire-statistique-de-l'algerie/economique/chapitre21/finance-publique

تجدر الإشارة إلى أن مناطق التطوير الاقتصادي في الهضاب العليا والجنوب استفادت من حصة كبيرة من نفقات الإستثمار في البنية التحتية الاقتصادية ابتداء من سنة 2016، وذلك بهدف جذب الإستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي نحو هذه المناطق، خاصة بعد صدور القانون 16-09 المتعلق بتطوير الاستثمار (قانون الاستثمار لسنة 2016)، الذي أعاد تنظيم برنامج دعم الإستثمار ومناطق التطوير الاقتصادي.

ثالثا: نفقات التعليم والبنية التحتية الاجتماعية

ظلت قيمة نفقات التعليم- التكوين والبنية التحتية الاجتماعية كنسبة من إجمالي نفقات الإستثمار الممولة بالميزانية العامة خلال الفترة 2007-2021 ضعيفة. حيث لم تتجاوز نفقات التعليم والتكوين حدود 8.8 %. كما لم تتجاوز نفقات البنية التحتية الاجتماعية حدود 6 %. والجدول التالي يوضح أكثر.

جدول (3) : نفقات التعليم- التكوين والبنية التحتية الاجتماعية خلال الفترة 2007-2021

الوحدة : مليون دينار

السنة	2007	2010	2017	2019	2020	2021
تعليم-تكوين	126789	145613	157939	162894	155759	122154.2
النسبة	8.8 %	8.8 %	6.21 %	6.7 %	7.31 %	5.46 %
بنية تحتية اجتماعية	63237	80421	131762	146552.5	129333	116718.3
النسبة	4.4 %	4.86 %	5.18 %	6 %	6 %	5.22 %

المصدر: www.ons.dz/annuaire-statistique-de-l'algerie/economique/chapitre21/finance-publique

تشمل نفقات التعليم والتكوين أساسا الهياكل القاعدية للتعليم، من منشآت وتجهيزات. وقد بلغت أعلى مستوى لها سنة 2019 بقيمة قدرت بـ 162.9 مليار دينار، وهو مبلغ منخفض جدا بالنسبة لعدد المتدربين الكبير الذي يتزايد من سنة إلى أخرى. والأمر نفسه بالنسبة لنفقات البنية التحتية الاجتماعية التي تخص الهياكل الاجتماعية، مراكز الرعاية والمنشآت الثقافية والصحة، التي تبقى أيضا منخفضة مقارنة باحتياجات الرعاية الاجتماعية والصحية المتزايدة.

رابعا: تطور الإنتاج الصناعي

عرف الإنتاج الصناعي خارج المحروقات في الجزائر، الذي يعاني أصلا من تباطؤ في النمو، تراجعاً ابتداء من سنة 2000 نتيجة تراجع أداء القطاع الصناعي العمومي. حيث لم يتجاوز معدل نمو قيمته المضافة خلال الفترة 2000-2005 حدود 2 %. ليشهد بعض التحسن بداية من سنة 2006، حيث سجل نمواً بـ 5.7 %، ثم 7.7 سنة 2010، ليتراجع إلى حدود 4.3 % سنة 2019، ليعاود الارتفاع من جديد مسجلاً معدل نمو بـ 6.7 % سنة 2021. والجدول التالي يوضح أكثر.

جدول (4): تطور القيمة المضافة للإنتاج الصناعي خارج المحروقات خلال الفترة 2006-2021

الوحدة : مليون دينار

السنة	2006	2010	2012	2015	2019	2021
القيمة المضافة	443855.8	617404.8	729514.8	919370.4	1165681	1230800
معدل النمو	% 5.7	% 7.7	% 5.1	% 4.8	% 4.3	% 6.7

المصدر: www.ons.dz/collections-statistiques-N°218-2020/SérieE:statistiques-économiques-N°105/activité-industrielle
www.ons.dz/les-comptes-nationaux-trimestriels/N°973-2émetrimestre2022

عرف القطاع العمومي ابتداء من سنة 2006 بعض التحسن، خاصة في الصناعات الأساسية كصناعة الحديد والتعدين والصناعة الميكانيكية والإلكترونية والصناعة الكيماوية والصيدلة والبلاستيك. كما عرف القطاع الخاص بدوره بعض التحسنا ابتداء من سنة 2010، خاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والنسيج وصناعة الجلود وصناعة مواد البناء. أما النشاطات الصناعية الأكثر ديناميكية التي سجلت أعلى معدلات نمو في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2017 فهي: المياه والطاقة بـ 7 %، الصناعات الأساسية 11 %، صناعة مواد البناء بـ 6.5 %، والصناعات الغذائية بـ 6 %.

بالنسبة لنسبة مساهمة القطاعين العام والخاص في القيمة المضافة، فهي متفاوتة، تختلف من قطاع نشاط لأخر. حيث يساهم القطاع العام بشكل أكبر في الصناعات الأساسية والثقيلة كالكهرباء، الحديد والتعدين، والميكانيكية بنسب تتراوح بين 90% و 100%. في حين يساهم القطاع الخاص بشكل أكبر في الصناعات الخفيفة كالبلاستيك، النسيج، والصناعات الغذائية بحوالي 80 %.

المحور الثالث: الدراسة الكمية

أولاً: المعطيات

نستخدم سلاسل زمنية للفترة 1995-2021 للإنتاج الصناعي في الجزائر (القيمة المضافة va)، مدخلات الصناعة (التراكم الخام لرأس المال الثابت $abff$ ، وعدد العمال في الصناعة emp)، رأس المال البشري يتمثل في مجموع نفقات التعليم-التكوين (edu) والبنية التحتية الاجتماعية (soc) الممولة بالميزانية العامة للدولة. نعرف المتغيرات التالية:

$$y = \frac{va}{emp} \text{ ، رأس المال للفرد: } k = \frac{abff}{emp} \text{ ، رأس المال البشري للفرد: } h = \frac{edu+soc}{emp}$$

_ اختبار الاستقرار

لاختبار وجود جذر أحادي نستخدم اختبار ADF : augmented dicky-fuller واختبار $phillips-perron$: $P-P$. نأخذ اللوغاريتم الطبيعي ونقوم بإجراء انحدار كل متغير $\ln X_t$ على حد ثابت c ، واتجاه عام خطي $b.t$ ، ونفس المتغير بتأخر زمني واحد $\ln X_{t-1}$ ، (Bourbonnais, 2004)، إذا كانت سلسلة غير مستقرة في مستواها الأصلي $\ln X_t$ ، فإن أخذ الفروقات من الرتبة 1: $\Delta \ln X_t = \ln X_t - \ln X_{t-1}$ يمكن أن يجعلها مستقرة، وإلا سوف نأخذ الفروقات من الرتبة 2. نتائج الاختبارات في الجدول التالي:

جدول (5) : اختبارات الجدور الأحادية

النتيجة	اختبار P-P		اختبار ADF		المتغيرات
	الاحتمال	Adj.t-stat	الاحتمال	t-stat	في المستوي
غير مستقرة	0.2043	-2.8164	0.2043	-2.8164	Lny
غير مستقرة	0.1737	-2.9165	0.1465	-3.0179	Lnk
غير مستقرة	0.7225	-1.6993	0.8627	-1.3098	Lnh
					الفروقات
مستقرة	0.0002	-6.2369	0.0002	-6.2373	ΔLny
مستقرة	0.0000	-8.4676	0.0000	-8.7597	ΔLnk
بمستوي 10 % مستقرة	0.0856	-3.3225	0.0856	-3.3225	ΔLnh

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

القيم الحرجة بمستويات 1 % ، 5 % ، 10 % ، هي على التوالي: -3.2380 ، -3.6032 ، -4.3743 . جميع السلاسل غير مستقرة في مستواها الأصلي، قبول H_0 باختبار ADF و اختبار P-P. عند أخذ الفروقات من الرتبة 1، وجدنا السلاسل ΔLny و ΔLnk مستقرة، أما السلسلة ΔLnh فهي مستقرة بمستوي 10 % . إذن السلاسل متكاملة من الدرجة 1: $I(1)$ ، والمتغيرات تؤخذ بالفروقات من الرتبة 1.

ثانياً: نتائج التقدير

نستعمل السلاسل الزمنية المستقرة، أي الفروقات من الرتبة 1، المعادلة (6) السابقة تكتب على الشكل:

$$\Delta \ln y_t = c + \alpha \ln y_{t-1} + \beta \Delta \ln y_{t-1} + \epsilon_t$$

حيث: $c = \ln A$ معلمة موجبة، $0 \leq \alpha, \beta \leq 1$ معالم موجبة.

تقدير هذه الصيغة بطريقة المربعات الصغرى LS أعطت النتائج التالية:

$$\widehat{\Delta \ln y_t} = 0.0002 + 0.9998 \ln y_{t-1} - 0.0002 \Delta \ln y_{t-1} + \epsilon_t$$

$$n = 26$$

نتائج الاختبارات الإحصائية للمعالم، والارتباط الذاتي بين الأخطاء في الجدول التالي:

جدول (6) : نتائج الاختبارات الإحصائية

النتيجة	القيم الحرجة	الاحتمال	t-stat	المعالم
بمستوي 10% لها معنوية	10% 5% 1%	0.0988	1.7249	c
لها معنوية	1.714 2.069 2.807	0.0012	3.6920	α
بمستوي 5% لها معنوية		0.0356	2.2306	β
كل المعالم لها معنوية	1% 5.68	0.0000	F-stat 18.7649	
ارتباط غير محدد	$D_L=1$ $D_U=1.31$ $2.69 < 2.7383 < 3$		D-W 2.7383	
لا يوجد ارتباط	10% 5% 1% 6.25 7.81 11.35	0.115	Q-stat 5.9262	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

ثالثا: تحليل النتائج

- _ اختبار جودة التوفيق R^2 : معادلة الانحدار ذات توفيق مقبول $R^2 = 0.5869$ ، حوالي 58.7% من التفسير.
- _ اختبار ستودنت t: الحد الثابت c له معنوية، رفض H_0 بمستوي 10% . المعلمة α مرونة رأس المال المادي لها معنوية. والمعلمة β مرونة رأس المال البشري لها معنوية بمستوي 5%.
- _ اختبار فيشر F: رفض H_0 كل المعالم لها معنوية، أي معادلة الانحدار عموما لها معنوية.
- _ اختبار الارتباط الذاتي Durbin-watson: إحصاءة d-w تقع في منطقة ارتباط غير معروف، أي لا يمكن قبول H_0 (لا يوجد ارتباط)، ولا يمكن رفض H_0 (يوجد ارتباط). لكنها قريبة جدا من منطقة عدم وجود ارتباط: [1.31 ، 2.69] .
- _ اختبار الارتباط الذاتي Ljung-Box : بما أن الارتباط غير محدد حسب إحصاءة d-w، نستخدم اختبار Ljung-Box الذي يعتمد على إحصاءة Q بتوزيع χ^2_p ، عدد التأخيرات $l=3$. إحصاءة: $Q.stat \leq \chi^2_3$ ، إذن نقبل H_0 ، لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في معادلة الانحدار (Bourbonnais, Econométrie, 2015)
- _ معادلة الانحدار:

معالم النموذج موجبة وهي مقبولة من الناحية الاقتصادية. الحد الثابت $c=0.0234$ الذي يحدد المعلمة $A=1.0237$ ، الإنتاجية الكلية للعوامل وهي ليست مرتفعة لكنها أكبر من 1، أي أن عملية الإنتاج ذات كفاءة. مرونة رأس المال المادي $\alpha=0.3516$ تعتبر مرتفعة خاصة إذا أخذنا في الاعتبار متغيرات الفروقات، حيث أن زيادة ΔLnk بـ 1% يؤدي إلى زيادة ΔLny بـ 35%، إذن رأس المال المادي يساهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج الصناعي. مرونة رأس المال البشري $\beta=0.1922$ مقبولة، زيادة ΔLnh بـ 1% تؤدي إلى زيادة ΔLny بـ 19%، وإذا أخذنا بعين الاعتبار متغيرات الفروقات، يمكن أن نلاحظ أن الزيادة التي تحدثها ΔLnh ، هي أكبر بكثير من الزيادة التي يحدثها Lnh . رأس المال البشري الذي يتمثل في نفقات التعليم- التكوين والبنية التحتية الاجتماعية، يساهم إذن في زيادة الإنتاج الصناعي.

رابعا: تحليل تغيرات الإنتاجية

لمعرفة أثر رأس المال البشري على الإنتاجية نقوم بتقدير نموذج أحر بدون رأسمال بشري h ، ونقارن الإنتاجيات الكلية للعوامل TFP ، والإنتاجيات الحدية لرأس المال المادي MP_k ، بين النموذجين.

نموذج بدون h :

$$\Delta \ln y = 0.$$

وهو نموذج مقبول .

$$n = 26$$

$$(0.014)(0.0876)$$

الجدول التالي يبين حساب الإنتاجيات الحدية ، اعتمادا على العلاقات السابقة (7) و (8).

جدول (7): حساب الإنتاجيات الحدية

سنة 2021	سنة 2020	الإنتاجية MP_k	الإنتاجية TFP	
$k=2.4368$	$k=2.4799$		$c=0.0265$	نموذج بدون h
$MP_k=0.2910$	$MP_k=0.2883$		$TFP=1.0268$	
$h=13.05$	$h=12.3955$		$c=0.0234$	النموذج الحالي
$MP_k=0.3268$	$MP_k=0.3199$		$TFP=1.0237$	

المصدر: معطيات سنة 2020 ، 2021

الإنتاجية الكلية للعوامل، في نموذج بدون رأسمال بشري $TFP=1.0268$ ، تشمل تأثير كل المتغيرات الأخرى المتبقية بما فيها رأس المال البشري، ولذلك فهي أكبر من الإنتاجية $TFP=1.0237$ في النموذج الحالي. وهي إنتاجية ضعيفة حوالي 1، في كل من النموذجين. إذن تقديرات النموذج الحالي تسمح بتقدير مساهمة رأس المال البشري في الناتج على حدة، وتسمح بتقدير أكثر دقة للعوامل الأخرى المتبقية.

الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي في نموذج بدون رأسمال بشري، لسنة 2020 مثلا $MP_k=0.2883$ ، تتناسب عكسيا مع رأس المال المادي (المتغير الوحيد)، وهي منخفضة عن ماهي عليه في النموذج الحالي $MP_k=0.3199$ ، ذلك أن الإنتاجية الحدية هنا تتناسب طرديا مع رأس المال البشري. زيادة رأس المال البشري تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي. إذن تقديرات النموذج الحالي تسمح أيضا بتقدير أثر رأس المال البشري على إنتاجية رأس المال المادي.

يمكن ملاحظة أن الإنتاجية في القطاع الصناعي في الجزائر (بصفة عامة الدول النامية)، منخفضة عن ما هو عليه في الدول المتطورة، بسبب انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي. ويمكن زيادة الإنتاجية بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري.

خاتمة

الاعتقاد السائد اليوم هو أن رأس المال البشري يشكل استثمارا منتجا اجتماعيا. وذلك أن التعليم والتكوين، البنات التحتية الاجتماعية والثقافية والخدمات الصحية، ترفع من الإنتاجية ومن القدرات الاقتصادية للبلد. وهذا ما أكدته العديد من النظريات، وتم إثباته في العديد من النماذج، وخاصة النماذج التجريبية المستوحاة من نماذج النمو الداخلي التي تثبت مساهمة رأس المال البشري في التقدم التقني وزيادة الإنتاجية.

في هذه الدراسة اعتمدنا على الصيغة التي قدمها سنة 1992 $mankiw-romer-weil$ ، لنموذج نمو يفسر الناتج للفرد بواسطة رأس المال المادي للفرد ورأس المال البشري للفرد. عند استعمالنا لمعطيات السلاسل الزمنية للفترة 1995-2021 للإنتاج الصناعي في الجزائر، مدخلات الصناعة، ونفقات التعليم-التكوين والبنية التحتية الاجتماعية، حصلنا على نموذج مقبول اقتصاديا وإحصائيا. رأس المال البشري يساهم في تفسير نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر، بمعامل (0.19)، رغم أن مساهمة رأس المال المادي كانت أكبر (0.35). رأس المال المادي له تأثير كبير على نمو الإنتاج الصناعي، وهذا لأن تقنيات الإنتاج في الجزائر ليست متطورة بشكل كافي أو جامدة لاستجيب لأثر المعرفة. أثر رأس المال البشري على الإنتاجية الكلية للعوامل، المعلمة (1.0237) التي تفسر التطور التقني والابتكار، لم يكن بالأثر الكبير حيث تساوي تقريبا 1. أما أثر رأس المال البشري على الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي فكان واضحا، حيث يمكن زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال المادي بزيادة رأس المال البشري.

يلاحظ بصفة عامة أن الدول النامية مثل الجزائر لا تملك رأسمال بشري بنوعية وتنوع كافيين، ولذلك فإن إنتاجية رأس المال البشري والمادي، والإنتاجية في الصناعة ضعيفة في هذه الدول مقارنة بالدول المتطورة. وهذا ما يفسر عدم توجه الاستثمارات المحلية نحو الصناعة في الدول النامية، وعدم توجه الاستثمارات الأجنبية نحو هذه الدول. في الجزائر يمكن تحسين هذه الوضعية بالتركيز على جودة التعليم وتنوع تخصصات التعليم والتكوين، التي تسمح بخلق العمل المؤهل وزيادة الكفاءات التي ترفع من الإنتاجية وتمكن من الابتكار.

الإحالات

- R Bouacida, B Haudville من الاسترداد 02 12 ,2023, *l'éducation, la formation et l'économie de la connaissance en algérie: quelques éléments d'évaluation empiriques, in technologie et innovation: openscience.fr*
- Ahmed Zekane .(2017 ,10 16) .le rôle du capital humain dans le processus de croissance économique en algérie من الاسترداد 01 10 ,2023, <https://mpr.a.up.uni-muenchen.>
- Frédéric Lordon .(1991 ,07) .théories de la croissance: quelques développements récents .Revue de LOFCE in: observations et diagnostics économiques.222 صفحة ،
- Jean Arrous .(1999) .les théories de la croissance.paris :édition du seuil,page201.
- Marc Gurgand .(2000) .capitale humain et croissance: la littérature empirique a un tournant من الاسترداد . économie publique: <http://journals.openedition.org>
- Marc Gurgand .(2000) .capital humain et croissance: la littérature empirique a un tournant ,06 تاريخ الاسترداد . économie publique: <http://journals.openedition.org>
- Patrick Artus .(2018 ,03 27) .croissance endogène من الاسترداد 06 ,2022, revue des modeles et tentatives de synthese: www.persee.fr
- Pierre- Alin Muet .(1993 ,07) .les théories contemporaines de la croissance .LOFCE in :observations et diagnostics économiques.45 صفحة ،
- Regis Bourbonnais .(2004) .Analyse des séries temporelles.paris: édition Dunod.page153.
- Regis Bourbonnais .(2015) .Econométrie.paris :édition Dunod.page243.
- Stéphanie-F D'olimpio .(2009 ,05 11) .les fondements théoriques du concept de capital humain من الاسترداد . تاريخ الاسترداد 06 ,2022, <http://ses.ens-lyon.fr>

المراجع

1. (Anota,2013),Anota martin , www.blog-illusio.com/article-éducation-stimule-t-elle-la-croissance.consulté le 20/11/2019.
2. (Arrous,1999),Arrous Jean , les théories de la croissance . éditions du seuil. paris 1999 .p74,p201.
3. (Artus,1993),Artus Patrick , https://www.persee.fr/doc/Revue_économique/croissance_endogène :revue des modèles et tentatives de synthèse.patrick Artus. Fichier Pdfgénéralé le 27/03/2018
4. (Bouacida,2020),Bouacida R.,Haudville B.,l'éducation,la formation et l'économie de la connaissance en algérie :quelques éléments d'évaluation empiriques,in technologie et innovation,2020,vol5,n°3-published by ISTE ltd.London,UK-openscience.fr,consulté le 12/02/2023.
5. (Bourbonnais,2004),Bourbonnais Régis,etTerrazaMichel,Analyse des séries temporelles.Dunod,paris2004,p153.
6. (Bourbonnais,2015),Bourbonnais Régis ,Econométrie .9ème édition Dunod,paris2015,p243.
7. (D'Olimpio,2009),D'olimpio Stéphanie Fraisse,http://ses.ens-lyon.fr/ses/articles/les_fondements_théoriques_du_concept_de_capital_humain.publié le 11/05/2009.
8. (Gurgand 2000), Gurgand Marc , http://journals.openedition.org/économie_publicue/capital_humain_et_croissance :la littérature empirique à un tournant ? marc gurgand.économie publique n°6-2000/2
9. (Lordon,1991),LordonFrédéric,théories de la croissance :quelques développements récents.Revue de L'OFCE in :observations et diagnostics économiques,n°37juillet1991.Editeur Persée,p222.
10. (Muet,1993),Muet Pierre-Alain,les théories contemporaines de la croissance. Revue de L'OFCE in :observations et diagnostics économiques,n°45juillet1993.Editeur Persée,p45.
11. (Zakane,2017),ZakaneAhmed,le rôle du capital humain dans le processus de croissance économique en algérie,<https://mpr.a.up.uni-muenchen.de/81983/16october2017>,consulté le 10/01/2023.
12. www.industrie.gov.dz/documents/bulletin-d-information-statistique-de-l'entreprise
13. www.ons.dz/annuaire-statistique-de-l'algérie/économique/chapitre13/industrie-énergie
14. www.ons.dz/annuaire-statistique-de-l'algérie/économique/chapitre21/finance-publique
15. www.ons.dz/collections-statistiques-N°218-2020/SérieE:statistiques-économiques-N°105/activité-industrielle
16. www.ons.dz/les-comptes-nationaux-trimestriels/N°739-4èmetrimestre2015
17. www.ons.dz/les-comptes-nationaux-trimestriels/N°894-1ertrimestre2020
18. www.ons.dz/les-comptes-nationaux-trimestriels/N°973-2èmetrimestre2022